

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة
بعنوان:

دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في المؤسسة
الاقتصادية
دراسة ميدانية: بمؤسسة الجزائرية للمياه- فرع غرداية

إشراف الدكتور:

- بن طجين محمد عبد

إعداد الطالبات:

- عيمن لينة

الرحمان

- بورزومة نسرین

- دحو روميصة

السنة الجامعية: 2025/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة
بعنوان:

دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في المؤسسة
الاقتصادية
دراسة ميدانية: بمؤسسة الجزائرية للمياه- فرع غرداية

إشراف الدكتور:

- بن طجين محمد عبد

إعداد الطالبات:

- عيمن لينة

الرحمان

- بورزومة نسرین

- دحو روميصة

السنة الجامعية: 2025/2024

اهداء:

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله الذي وفقني لتتضمن هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة جهدي إلى نفسي الطموحة التي لم تخذلني

إلى ذلك الرجل العظيم إلى من كان لي عمودي الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي وشجعني دائما للوصول إلى طموحاتي إلى من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي إلى قدوتي، مسندي، الضوء الذي ينير حياتي

إلى "والدي العزيز" أدامك الله ظلا لنا.

إلى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها إلى التي كانت النور في عتمتي التي كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى التي تعبت بدون مقابل لإتمام مسيرتي الدراسية إلى معلمتي وسيدتي العظيمة إلى "أمي الحبيبة" متعها الله بالصحة والعافية.

أهدي إنجازي هذا إلى كل من ساندني وقدر مجهودي إلى كل من كان له الأثر في إنجازي وإلى كل من أحبهم.

لينة.

إهداء :

"وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين "
الحمد لله عند البدء وعند الختام من قال أنا لها نالها
لقد كانت طريقا طويلة مليئة بالإخفاقات والنجاحات فخورين بكفاحنا ولتحقيق
أحلامنا

لحظة لطالما أنتظرها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها .

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل
إفتخار والدي العزيز
"عبد المجيد"

إلى حبيبتي قرة عيني إلى القلب النابض إلى من كانت دعواتها الصادقة سر
نجاحي أُمي الغالية
" أم الخير "
إلى حبيبة قلبي اختي مليسا.

إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه "فeyصل ,عبد الحق ,عبد الرؤوف ,هوارى بومدين"
ياسندي فى الحياة أدامكم الله ضلعا ثابتا لى.
إلى كل أفراد عائلتي وكل أصدقائي بدون استثناء
إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل وفقني الله وإياكم إلى الخير.

إهداء:

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر، برا واحسانا ووفاء لهما "والدتي العزيزة، ووالدي العزيز".

إلى نفسي الطموحة التي طالما بكت تعباً لأجل هذه اللحظة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي، إلى العقد المتين رفقاء رحلتي في الحياة "اخوتي احبتي "

وأخيرا إلى كل من ساعدني ، وكان له دور من قريب او بعيد في إتمام هذه الدراسة، واطمئنان بالذكر الأستاذ

المشرف

نسرين

الشكر وعرفان

نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره ان من علينا بإنجاز هذه المذكرة وهياً لنا من الأسباب ماذل بنا الصعاب فله الحمد.

نتقدم بأسمى عبارات جزيل الشكر والتقدير لاستاذنا الفاضل

بن طجين محمد عبد الرحمان

الذي اشرف على مذكرتنا بكل صدر رحب ولم ييخل علينا من يد المساعدة

كما نتقدم بشكر أعضاء اللجنة

واساتذتنا الكرام بقسم المحاسبة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة العامة في دعم اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، حالة مؤسسة الجزائرية للمياه – فرع غرداية كنموذج تطبيقي. تتبّع أهمية الموضوع من حاجة المؤسسات إلى نظام محاسبي يوفر معلومات دقيقة تساعد في تحسين الأداء الإداري. هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البيانات المحاسبية وجودة القرارات، وتقييم فعالية النظام المحاسبي المعتمد. من خلال المنهج الوصفي والتحليل الميداني عبر المقابلة، أظهرت النتائج أن المؤسسة تعتمد نظاماً محاسبياً منظماً يوفر بيانات دقيقة، تساهم في دعم القرار، لكنها تعاني من نقائص تنظيمية وتقنية تحد من الفعالية. كما لوحظ ضعف في استغلال التقارير المحاسبية والتحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. خلصت دراستنا إلى ضرورة تطوير ثقافة مؤسساتية تعتمد على المعلومات المحاسبية، وتحسين التكوين وتحديث الأدوات المحاسبية، لضمان قرارات أكثر فاعلية واستشرافاً للمستقبل.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة العامة، اتخاذ القرار، المعلومات المالية، النظام المحاسبي، التسيير المالي، الرقابة الداخلية، الجزائرية للمياه.

Summary:

The study aimed to know the role of general accounting in supporting decision-making within economic institutions, using the Algerian Water Company – Ghardaia as a practical case. The importance of the topic arises from the need for accounting systems that provide accurate information to improve administrative performance. The study aimed to highlight the relationship between accounting data and decision quality, as well as to evaluate the effectiveness of the adopted accounting system. Through a descriptive approach and field analysis via interviews, The results showed that the company relies on an organized accounting system that provides accurate data, which contributes to decision-making. However, the system suffers from organizational and technical shortcomings that limit its effectiveness. The study also revealed a weak use of accounting reports and financial analysis in strategic decision-making. Our findings concluded that it is essential to develop an institutional culture based on accounting information, enhance staff training, and modernize accounting tools to ensure more effective and forward-looking decisions.

Keywords: General accounting, decision-making, financial information, accounting system, financial management, internal control, Algerian Water Company

قائمة المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
III	الاهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات:
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال البيانية:
VII	قائمة الملاحق:
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة العامة
03	المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة العامة واتخاذ القرار
12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
25	المبحث الأول: تقديم العام بمؤسسة الجزائرية للمياه
32	المبحث الثاني: الاطار التحليلي للدراسة الميدانية
38	المبحث الثالث: مناقشة واختيار الفرضيات
40	خاتمة
44	قائمة المراجع
47	الملاحق
51	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
17	الجدول رقم (01): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية.
19	الجدول رقم (02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

قائمة الاشكال البيانية:

رقم الصفحة	عنوان الشكل البياني
27	الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه

قائمة الملاحق:

رقم الصفحة	عنوان الملحق
48	استمارة المقابلة

مقدمة

توطئة:

تعد المحاسبة العامة من اهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الحديثة، لضمان التنظيم المالي والرقابة الفعالة على مختلف العمليات التي تقوم بها. فهي توفر معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد مختلف الأطراف، سواء الداخلية منها كالإدارة، او الخارجية كالمراقبين والسلطات العمومية، على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، أصبحت المؤسسات بحاجة ماسة الى نظام محاسبي يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي وترشيد الموارد، وهو ما يجعل من المحاسبة العامة عنصرا محوريا في عملية اتخاذ القرار، سواء على المدى الطويل او القصير، فالمعلومات التي توفرها المحاسبة لا تقتصر فقط على تسجيل العمليات، بل تتعداها الى تحليل النتائج وتفسيرها بما يخدم اهداف المؤسسة.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه المذكرة الى دراسة الدور العام الذي تلعبه المحاسبة العامة في دعم عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسة اقتصادية، من خلال التطرق الى الإطار النظري للمحاسبة العامة واتخاذ القرار، ثم تحليل الجانب التطبيقي من خلا دراسة حالة مؤسسة "الجزائرية للمياه " بغرض الوقوف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المعتمد في تحسين جودة القرارات المتخذة.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحديات المالية والتنظيمية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساهم في تحسين جودة القرارات الإدارية. وبما أن المحاسبة العامة تعد المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، فإن التساؤل الجوهري الذي يطرح هو:

إلى أي مدى تساهم المحاسبة العامة في دعم عملية اتخاذ القرار

داخل مؤسسة الجزائرية للمياه-فرع غرداية؟

من أجل الالمام أكثر بجوانب الموضوع، يمكن تجزئة الإشكالية الى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو دور المحاسبة العامة في المؤسسة الاقتصادية؟
- 2- كيف تستغل المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار؟
- 3- ما مدى فعالية النظام المحاسبي المعتمد في مؤسسة الجزائرية للمياه، في توفير معلومات ملائمة وذات فعالية تساعد في اتخاذ القرار؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث المتعلقة "بمدى مساهمة المحاسبة العامة في دعم عملية اتخاذ القرار داخل مؤسسة الجزائرية للمياه؟" إضافة الى التساؤلات الفرعية، يمكن تبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتمد مؤسسة الجزائرية للمياه على نظام محاسبي منظم يزود الإدارة بمعلومات مالية دقيقة.

الفرضية الثانية: تسهم البيانات المحاسبية في تحسين جودة القرارات داخل المؤسسة.

الفرضية الثالثة: توجد بعض النقائص في تطبيق نظام المحاسبة العامة تحد من فعاليته في دعم اتخاذ القرار.

أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من الحاجة الماسة لإدراك ما يلي:

– توضح الدراسة كيف تعد المحاسبة وسيلة فعالة لجمع وتنظيم وتحليل البيانات المالية.

– أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ملائمة الموضوع لتخصصنا، وهذا هو الحافز الاساسي لاختياره.
- علاقة الموضوع بتخصصنا، مما دفعنا للتعمق في البحث لإثراء الرصيد المعرفي.

• أهمية الموضوع في السياق الاقتصادي الجزائري خاصة في ظل الإصلاحات الرامية الى

تحسين تسيير المؤسسات

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية ودور المحاسبة في المؤسسة.

- إبراز العلاقة بين المعلومات المحاسبية وفعالية اتخاذ القرار.

- تقييم مدى مساهمة النظام المحاسبي في مؤسسة الجزائرية للمياه في دعم عملية اتخاذ القرار.

- تقديم اقتراحات لتحسين استخدام المحاسبة العامة كأداة دعم القرار داخل المؤسسة.

حدود الدراسة:

من اجل الإحاطة بالموضوع والاجابة على إشكالية البحث، حددنا مجال دراستنا فيما يلي:

المجال المكاني:

قمنا باجراء الدراسة في مؤسسة الجزائرية للمياه- فرع غرداية ، حيث تم اعتماد المقابلة على

مستوى مصلحة المحاسبة مع مجموعة من المحاسبين ومتخذي القرار بالمؤسسة.

المجال الزمني:

من اجل الالمام بمختلف الجوانب العلمية والعملية للبحث فضلنا اختيار الفترة الزمنية للدراسة

10 فيفري 2025. للمقابلة

المنهج المتبع:

على ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في

الجانب النظري، وذلك بتقديم التعاريف والمفاهيم العامة للمحاسبة العامة ودورها في عملية اتخاذ القرار،

أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة ميدانية من خلال المقابلة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة.

خطة البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع في شقيه النظري والميداني تم تقسيم البحث الى فصلين، أولهما نظري والثاني ميداني؛ وهما على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان الادبيات النظرية والتطبيقية للمحاسبة العامة واتخاذ القرار، تطرقنا من خلاله الى مبحثين المبحث الأول عموميات حول المحاسبة العامة واتخاذ القرار والمبحث الثاني خاص بالدراسات السابقة

الفصل الثاني: بعنوان الدراسة الميدانية، تم التركيز فيه على تحليل ومناقشة نتائج المقابلة

الفصل الأول: الادبيات النظرية
والتطبيقية للمحاسبة العامة
واتخاذ القرار

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل، تسليط الضوء على الادبيات النظرية لكل من المحاسبة العامة واتخاذ القرار في المبحث الأول، حيث سنتطرق للمفاهيم العامة للمحاسبة في المطلب الأول لكي نعرج في المطلب الثاني الى الاطار النظري لاتخاذ القرار، اما في المبحث الثاني سنعرض اهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة العامة واتخاذ القرار.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة العامة واتخاذ القرار.

تعد المحاسبة العامة إحدى الركائز الأساسية في تنظيم الأنشطة الاقتصادية والمالية داخل المؤسسات، سواء كانت عمومية او خاصة.

فهي تعنى بجمع وتسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، بهدف تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الادارية والمالية.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة العامة واتخاذ القرار

تعنى المحاسبة العامة بشكل خاص بتتبع استخدام الاموال العامة، وضمان استخدامها وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها، مما يعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، أما في سياق اتخاذ القرار، فان المعلومات المحاسبية تعد عنصرا حيويا لدعم الادارة العليا وصناع القرار. فهي تمكنهم من تقييم الوضع المالي الحالي.

الفرع الأول: نشأة وتعريف المحاسبة العامة.

➤ نشأة المحاسبة منذ بداية التاريخ وأخذت تتطور من عصر إلى اخر، وتشكلت أهدافها ووسائلها بتطور المجتمعات، وقد ارتبطت نشأة المحاسبة وعمليات مسك الدفاتر بنشأة التجارة والتبادل التجاري منذ القدم.

كما ارتبط ظهورها بنشوء المجتمعات المدنية، وتطور حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالمحاسبة التي نراها اليوم ماهي إلا حصيلة تطور تاريخي استغرق العديد من العصور التي عرفتھا البشرية،

إذ تمتد المحاسبة في القدم مع قدم الحضارات العريقة في اشور وبابل ومصر وغيرها من الحضارات القديمة، ولم تقتصر على حضارة معينة، بل عملت كافة الحضارات على وجه المعمورة.

فقد اهتمت المحاسبة منذ نشأتها بقياس ثروة الافراد والجماعات ومتابعة تطور هذه الثروات وتحديد العلاقات المالية بين الافراد والمعاملات التجارية فيما بينها، حيث يتعرف كل تاجر على العائد المادي من تجارته، وكذلك معرفة مقدار مايملك ومقدار الالتزامات التي عليه من خلال وظيفة المحاسب، وان لم تكن تعرف بهذا الاسم في ذلك الوقت.

فكان كل تاجر يحسب ربحه وخسارته من خلال مقارنة تكلفة السلعة التي تخلى عنها مع القيمة او السلعة التي حصل عليها مقابل التخلي عن السلعة التي كانت بحوزته. ومع تطور التجارة وتعدد الاعمال وتشعبها اصبح من الصعب ان يتذكر التجار جميع تفاصيل الأمور المالية المتعلقة باعمالهم، ما لم يكن هناك نظام يساعدهم على ضبطها. وبطبيعة الحال أصبحت المحاسبة هي النظام الذي يوفر المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات.

وما زالت المحاسبة كأية مهنة أخرى تخضع للتطور والتغيير، ومع أي تطور يحدث في التجارة فان هناك تطوراً مصاحباً لمهنة المحاسبة، وخير مثال على ذلك هو تطور التجارة الى ما يعرف بالتجارة الالكترونية من خلال شبكة الانترنت، وتطور المحاسبة لتتوافق مع هذا التغيير في نمط التجارة، وظهور ما يعرف بالمحاسبة الالكترونية¹

¹ دحماني بوثينة، فريدة هاجر، المعالجة المحاسبية للاداءات في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس قسم علوم مالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، جامعة غرداية 2024/2023 ص 7

➤ **تعريف المحاسبة العامة:** المحاسبة هي تقنية تتمثل في ملاحظة وتصنيف وتسجيل التدفقات المالية

والحقيقية التي قامت بها المؤسسة خلال دورة محدودة ثم تلخيص هذه التدفقات في جداول خاصة

مثل: الميزانية وحساب النتيجة.¹

➤ **المحاسبة العامة:** هذا الفرع من المحاسبة العامة معروف بالمحاسبة التجارية أو المالية وهي تشمل

عمليات مسك الدفاتر واستخراج نتيجة في اخر السنة ووضع تقارير مختلفة متعلقة بالمشروع من

ناحية القانونية ملزمة على جميع المؤسسات والتجار الذي بلغ رقم اعمالهم رقم معين طبقا لقانون

المالية السنوي (يحدد سنويا).²

➤ **المحاسبة العامة:** هي تقنية إدارية موحدة تتكون من نقاط وقياس الحركات التي تؤثر على تشغيل او

هيكل شركة والنتيجة إما عن نشاطها الداخلي أو عن علاقاتها مع العالم الخارجي ومن الناحية

العلمية تتكون العملية من جمع وتحليل وتقييم وتسجيل وعرض وتفسير هذه الحركات المعبر عنها

بعبارات نقدية³.

مما سبق يمكن الاستنتاج ان المحاسبة العامة هي أحد فروع المحاسبة، التي تهتم بترصيد، تصنيف

وتسجيل العمليات المالية والاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة. وذلك وفقا لنظام محاسبي دقيق ومتكامل

خلال فترة زمنية محددة، بهدف تقديم معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

الفرع الثاني: مبادئ المحاسبة العامة.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريرج، الجزائر،

2009 ص 06.

² بويعقوب عبد الكريم، اصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

الجزائر، ص 14.

³ Younesse ben Aïssa, **technique comptable algérienne**, entreprise nationale du livre Alger 1984 p 10

المحاسبة العامة فن اظهار وتقديم النتائج، نظام إعلامي يزود الجميع بما يحتاجونه من بيانات، إنها لغة الاتصال وكل لغة لها قواعدها الأساسية ومبادئها.¹

1. مبدأ استمرارية النشاط: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار حيث ان حياتها طويلة وقد

تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية.

2. مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية: علاقة هذان المبدآن بالمبدأ السابق علاقة مباشرة يرغب

مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف انواعها في تزويدهم بنتائج دورية نتائج الماضي وتقديرات

المستقبل مما يؤدي بالضرورة الى تجزئة الاستمرارية (تجزئة حياة المؤسسة الى فترات تسمى

الدورة المحاسبية وتتألف من اثنتي عشر شهر وتساير السنة المدنية إلا استثناء).

3. مبدأ استقرار الوحدة النقدية: يعتبر هذا المبدأ ان قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية

تغيرات الواقع المعاش وعليه تسجيل العمليات وقيمتها الفعلية.

4. مبدأ ثبات او استمرارية الطرق المحاسبية: يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية

ثابتة من دورة إلى أخرى وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبويره للموافقة عليه.

5. مبدأ الحيطة والحذر: يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها وحسب هذا المبدأ لا تسجل

الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات.

6. مبدأ القيد المزدوج: يسجل محاسبو المؤسسة عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون

إلى وسائل الرقابة كمبدأ القيد المزدوج لتمكنهم من اكتشاف اغلب الاخطاء.

¹ باسيدي حياة، أولاد واعلي سالمه، المحاسبة العامة في المؤسسة الاقتصادية، تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ادرا، 2013-2014 ص07.

7. مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية: لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها يجب ان تكون بياناتها مرضية (بيانات كافية، بيانات ذات معنى، بيانات واضحة)

هذا يعني ان تكون لها المصادقية وان تعطي لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف انواعهم، ويتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج.

الفرع الثالث: وظائف واهمية المحاسبة العامة.

للمحاسبة العامة عدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

✓ **الوظيفة القانونية:** تتحمل مسؤولية سواء كانت مسك المحاسبة وفقا للمادة (09) من القانون التجاري

(الجزائري)، تنص هذه المادة على ان "كل شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بصفة التاجر ملزم بمسك دفتر يومي، مقيد فيه العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك وفقا للمادة (12) ينبغي الاحتفاظ بالدفاتر والمستندات المحاسبية لمدة عشر سنوات على الأقل، كما يجب أرشفة المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الصادرة خلال نفس الفترة.

✓ **الوظيفة الجبائية:** يؤدي إلزام المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية إلى التحقق من المعلومات المالية

تتم بشكل قانوني فعال، وهذا يؤدي إلى تحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة وبالتالي تحديد الضريبة على الأرباح.

✓ **الوظيفة التسييرية:** كما هي معروفة تقوم بتعريف وتسجيل ما للمؤسسة من حقوق، وما عليها من

التزامات، ويظهر ذلك من خلال إعداد الميزانية التأسيسية للمؤسسة، للمحاسبة دور فعال في تسيير

¹ ساسان سامية، المحاسبة العامة كأداة للمراقبة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، المركز الجامعي المدية، الجزائر 2007/2008، ص 11.

المخزونات، عن طريق تسجيل كما يدخل وما يخرج وذلك باستعمال الجرد الذي يعبر تقنية أساسية

في تسيير المخزونات، كما تلعب دور في التسيير المالي وذلك من خلال:

1- تسيير الخزينة حتى يتمكن المسيرين من معرفة الحالة النقدية في تاريخ محدد، والبحث في نفس

الوقت على الحلول اللازمة في حالة عدم التوازن الذي يظهر في رصيد الخزينة.

2- معرفة مصدر الأموال التي تحصل عليها المؤسسة.

✓ الوظيفة الاقتصادية: وهي اعطاء معلومات قيمة متنوعة الخاصة بنشاط المؤسسة وعن وضعها

الاقتصادي وعن تجميع هذه المعلومات من جميع المؤسسات الوطنية.

أهمية المحاسبة العامة:

للمحاسبة العامة أهمية نذكر منها:¹

- تساعد في تحديد مدى تطور ذمة المؤسسة في الأصول والخصوم؛

- تشكل أساس التحليل المالي؛

- تكتسي المحاسبة العامة أهمية كبيرة في تحديد مختلف نتائج النشاط مثل: (هامش الإجمالي والقيمة

المضافة ونتيجة الاستغلال..... إلخ) مما يساعد في التحليل الأداء المالي للمؤسسة؛

- تكمن أهميتها في تزويد كلا من المحاسبة التحليلية والمحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة؛

- المحاسبة العامة هي نظام معلومات يوفر المتعاملين مع المؤسسة البيانات الضرورية لاتخاذ القرارات

المناسبة.

المطلب الثاني: ماهية اتخاذ القرار

¹ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة: دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية (opu)، الجزائر، 2005، ص3.

يعتبر اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية وهو عملية منظمة تبدأ مع اكتشاف واعي من قبل متخذ القرار وهي متداخلة تتكون من مجموعة الوظائف إذ تبدأ هذه العملية بوضع الأهداف الإدارية التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها والتي تتطلب البحث عن المعلومات ذات العلاقة.

الفرع الأول: مفهوم القرار

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجدر بنا أولاً التطرق إلى تعريف القرار وعناصره

تعريف القرار: يمكن تعريف القرار لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

لغة: " هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف "

كما يعرف بأنه " اختيار الطريق أو المسلك أو الحل الأفضل والأحسن بين عدة طرق أو مناهج أو حلول متكافئة"

اصطلاحاً: "يعتبر سلوك أو تصرف واعي منطقي، ذو طابع اجتماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل المتاحة وحلول ممكنة لحل المشكلة "

ويعرف أيضاً بأنه: "تعبير عن إرادة أو رغبة معينة لدى شخص معين مادي أو معنوي حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من أجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توفير البدائل والاختيارات اللازمة لبلوغ ما يصبو إليه متخذ القرار من أهداف "

الفرع الثاني: أساسيات اتخاذ القرار

أولاً: تعريف اتخاذ القرار

يصدر القرار من جهة معينة، عادة ما يطلق عليها اسم "متخذ القرار" بمعنى أن هذا الأخير قد يكون مديراً أو مسؤولاً مخولاً أو مشرفاً على أي عملية تسيريه في الهيكل التنظيمي للمؤسسة. ويمكن تعريف اتخاذ القرار على أنه:

- الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية¹.
- الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها².
- المفاضلة بين البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى الغاية وحل المشاكل الممكنة عن طريق اقتناص الفرص³.
- عملية اتخاذ القرار هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة⁴.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن اتخاذ القرار عملية عقلانية تعتمد على عرض وتحليل كل المعطيات والبدائل المتاحة من خلال مجموعة من القواعد، الإجراءات والنماذج، انطلاقاً من تشخيص المشكلة إلى المفاضلة واختيار البديل المناسب وتنفيذ القرار ومتابعته.

ثانياً: خصائص اتخاذ القرار

- إن لاتخاذ القرار مجموعة من الخصائص يمكن حصرها في:
- ❖ **القابلية للتشديد:** بمعنى أن عملية اتخاذ القرار تفترض بأنه ليس هناك إمكانية للوصول إلى ترشيد كامل للقرارات، وهذا لتأثير بعوامل ذات صيغة إنسانية واجتماعية، كما تتأثر عملية اتخاذ القرار

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص 83.

² إبراهيم عبد العزيز شبحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 341.

³ أنظر Jean-François Dhenin, Britte fournie, 50 thèmes d'initiation a l'économie d'entreprise, Ed: breal, Paris , 1998, p175.

⁴ بشير العلاق، أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998، ص 148.

بالعوامل السيكولوجية والنابعة من شخصية متخذ القرار والمروسين والمساهمين في اتخاذها والمتأثرين بها

❖ بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية امتدادا في الماضي والمستقبل: تعتبر عملية اتخاذ القرار امتدادا واستمرارا للقرارات التي يتم اتخاذها، واستمرارا لها في الحاضر والمستقبل، بمعنى آخر لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها.

❖ الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة: إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجهها المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها، يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحل تلك المشاكل.

❖ العمومية والشمولية: تقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات وسواء كانت هذه المؤسسات تجارية أو صناعية أو خدماتية، كما أنها تتصف بالشمولية حيث يجب توفر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها.

الفرع الثالث: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل، يمكن اختصارها فيما يلي:

1. مرحلة تشخيص المشكلة: وهي أول خطوة في مرحلة اتخاذ القرار، وتتمثل في التعرف على المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها وأسبابها من أجل أن يكون القرار المتخذ سليما وبالتالي فالصياغة الحقيقية للمشكلة والوقوف على أسبابها تعتبر أهم خطوة.

والمشكلة هي عبارة عن خلل يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، كما أنها تشير إلى تلك المتغيرات المستقلة

التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء لا تتلاءم مع الهدف المحدد¹، ومن المشاكل التي تواجه الإدارة التسويقية مثلاً تجد الحصة السوقية لمنتج ما أقل من الحصة السوقية التي سبق التنبؤ بها، أو أن تكون تكاليف إدخال منتج جديد للسوق جد مرتفعة، وقد تكون المشكلة متعددة الجوانب ومتشابكة تعقد أكثر ظروف اتخاذ القرار مثل إمكانية طرح منتج جديد مع فقدان الإمكانيات المالية وكيفية تسويقه.

2. **تحليل المشكلة:** بعد التعرف على طبيعة المشكلة يأتي دور تحليلها أي تصنيفها وتجميع البيانات والحقائق والمعلومات المتعلقة بها. إن عملية تحليل المشكلة لاتخاذ قرار بشأنها تتطلب القيام بجمع البيانات والحقائق المتعلقة بها وما يحيط بها من إشكالات، وعلى متخذ القرار أن ينتقي المعلومات والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات، وعليه أن يتأكد من صحة المعلومات، ومن الطرق التي تساعد على تحليل المشكلة وتبسيطها نجد:²

✓ تحديد الحدود الخاصة بالمشكلة والذي يعني أن يحدد المدير بدقة العناصر التي تحتويها المشكلة؛

✓ فحص كل الظروف التي تغيرت وأدى النغير فيها إلى ظهور المشكلة؛

✓ تحليل المشكلة الكبيرة إلى عدد من المشاكل الفرعية؛

✓ تركيز الجهود في المشكلة على العناصر التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها.

3. **مرحلة تحديد البدائل الممكنة:** البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري

لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة³، ويعدّ البديل الوسيلة الموجودة أمام متخذ القرار لحل

المشكلة القائمة ويشترط في هذا البديل أن يتميز بـ:⁴

¹توماس وجيمس تايلور، بحوث التسويق مدخل تطبيقي، تعريب عبد الرحمان دعاله، عبد الفتاح السيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 176.

² إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2019، ص 219.

³كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الإدارية مفاهيم وطرق كمية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2000، ص 47.

⁴خليل محمد حسن الشماع واخرون، مبادئ إدارة الاعمال، مؤسسة دار الكتب للطباعة، بغداد، بدون سنة نشر، ص 103.

✓ أن تكون له القدرة على حل المشكلة" أي قدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها".

✓ أن يكون في حدود الموارد والإمكانات المتاحة.

ويجب أن يقوم متخذ القرار بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم الوقوع في الخطأ وعدم اختيار البديل المناسب، وهذا الأخير هو الذي يفى بمجموعة من الشروط والمتطلبات الدنيا.

4. **مرحلة اختيار أحسن بديل:** بعد أن يتم تحديد الحلول الممكنة وتقييمها ومعرفة مدى مطابقتها مع الأهداف المسطرة، تأتي المرحلة الحاسمة وهي اختيار أحسن البدائل، ويستند هنا متخذ القرار على أساس النتائج المرجو تحقيقها، والتكلفة وكذا المخاطر وسرعة تحقيق الأهداف مع مراعاة توافر الموارد اللازمة والظروف الملائمة أيضاً، وبصفة عامة يراعي اختيار البديل الذي بإمكانه تحقيق أهداف المؤسسة أكثر من غيره، وألا يتبنى نظرة جزئية للنتائج القرار تنحصر في تحقيق أكبر فائدة جزئية على حساب الأهداف الكلية للمؤسسة¹.

5. **مرحلة تنفيذ القرار ومتابعته:** يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح فالعملية لا تنتهي إلا بوضع القرار التنفيذي، وهنا ما يمكن لمتخذ القرار عمله هو إبلاغ الآخرين ماذا ينبغي عليهم فعله والعمل على تحفيزهم على ذلك.

وعملية تحويل الحل إلى عمل تستلزم أن يتفهم القائمون بالتنفيذ التغيرات المتوقعة حدوثها في سلوكهم وتصرفاتهم، كذلك التغيرات المتوقعة في تصرفات الأشخاص الآخرين الذين يعملون معهم، ولكن الفهم وحده لا يكفي بل لابد من ترغيبهم وتحفيزهم، ومن أفضل وسائل التحفيز هو جعلهم يحسون بأن هذا القرار هو قرارهم ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إشراكهم في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار. وبما أن

¹ حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، ط1، دار حامد، عمان، 1998، ص152.

كثيرا من العوامل التي تحيط بعملية اتخاذ القرار قد تتغير باستمرار لذلك فإن عملية متابعة ورقابة التنفيذ تساعد متخذ القرار على التأكد من صحة وسلامة قراراته ومدى قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة، فمتخذ القرار عن طريق المتابعة المستمرة يقف على أوجه القصور والعقبات التي تنشأ أثناء التنفيذ ويسعى لتذليلها والعمل على تخطيطها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يشتمل هذا المبحث على بعض الدراسات السابقة التي ارتئينا ان تكون لها علاقة بموضوع دراستنا، اين حاولنا تصنيفها على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات المتعلقة باللغة العربية، في حين خصص المطلب الثاني الى استعراض الدراسات باللغة الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) التي تناولت نفس الموضوع أو أحد المتغيرين أو جانب من جوانبه، وفي اخر المبحث تمت المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية قصد إيجاد اوجه التشابه والاختلاف وما يميز الدراسة الحالية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الكبرى، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016. تناولت الدراسة إشكالية ما هو دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية؟، حيث هدفت إلى إبراز دور محاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها واستخدامها في تحسين اتخاذ القرارات، من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية، انطلاقاً من تحليل القوائم المالية، المعلومات المحاسبية، وكذا نظام المحاسبة المالية، ومحاولة معرفة دور ومساهمة كل واحد منهم في تحسين القرارات بالمؤسسة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن لمخرجات المحاسبة المالية دور كبير ومهم في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، وحيث أوصت الدراسة أن يجب الاعتماد على المعلومات المحاسبية لأنها اللبنة الأساسية لاتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.¹

2- دراسة مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009. تناولت الدراسة إشكالية: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على القوائم والتقارير المالية التي يقوم نظام المعلومات المحاسبية بإنتاجها لتلبية الاحتياجات المختلفة إلى المعلومات للفئات المتنوعة المستخدمة لها بهدف استعمالها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة؟، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات وتناول هذا الأخير بالتحليل وتبيان أهميتها في عملية تسيير المؤسسة والعوامل المكونة لها المؤثرة فيه

¹ كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة في المحاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2015-2016.

داخلية منها والخارجية. وأظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل النظري إلى أن نظام المعلومات المحاسبية من أكثر مصادر المعلومات قدرة على إنتاج تقارير والقوائم مالية تحظى بثقة المجتمع المالي.¹

3- دراسة شاهيناز طموزة، وفاطمة طيغ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، دراسة حالة: الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير، ولاية جيجل، 2013-2014. تناولت الدراسة إشكالية: ما أثر نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرار في الشركة الإفريقية للزجاج؟ هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار، استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، حيث تم اختيار عينة الدراسة وتم توزيع (40) استبانة واسترجاع (34) منها. حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركة محل الدراسة نظام محاسبي مسؤول عن توفير المعلومات جيدة باستمرار، كما أنها تولي اهتمام ببناء وتطوير هذا النظام وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها إذ تستند عليه في اتخاذ قراراتها.²

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

1-دراسة حمادة رامي، ومولاي علي، بعنوان: "Le rôle de l'information comptable dans la prise de décision en marketing dans l'entreprise " Revue les cahiers du POIDEX، Volume 11 N° 02 : (2022). تهدف الدراسة إلى تسلط الضوء على تأثير هذه المعلومات على اتخاذ القرارات التسويقية داخل الشركة. من المفترض أن تحقق الميزانية المخصصة من قبل المساهمين للأنشطة التسويقية قيمة مضافة للشركة وبالتالي فائداً للمساهمين ويتجلى الدور المهم الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار المتعلق بوظيفة التسويق أيضاً من خلال المنطق

¹ مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009

² طموزة شاهيناز، وفاطمة طيغ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار: دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير - ولاية جيجل، مذكرة ليسانس غير منشورة في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014

الميزاني للشركة وفيما يتعلق بقدرتها على ضمان التوافق بين وظيفة التسويق والوظيفة المالية والمحاسبية، ولكن أيضاً بين جميع الوظائف الأخرى القادرة على التأثير في تشكيل تكاليف التسويق، ومن خلال التحليل النظري توصلت الدراسة إلى نتائج ومن بين أهم هذه النتائج هي: إن صناع القرار في مجال التسويق لديهم الحافز لإدراج المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرار. لهذا يجب أن يكون للمعلومات التسويقية نظام معلومات المحاسبية فعالة التي تسمح لوظيفة التسويق بتحقيق أهدافها والأداء المحدد مسبقاً¹.

2-دراسة Maria Do Céu Ferreira Gaspar Alves، بعنوان: “ Utilisation de l’information comptable dans le processus de prise de décision de l’entrepris Normes et Mondialisation, May 2004, France. Rom

إلى سبعة عشر مقابلة مع مديري العديد من الشركات الصناعية البرتغالية الكبرى، أن المعلومات المحاسبية تُستخدم أكثر في مراحل معينة من عملية صنع القرار مقارنة بمراحل أخرى. وقد تم تحديد منظورين مختلفين، على مستوى التصور الشخصي للمديرين، للعلاقة بين مرحلة عملية اتخاذ القرار واستخدام المعلومات المحاسبية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المديرين البرتغاليين يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية في غالبية القرارات الإدارية، مع عدم وجود فروق كبيرة بين القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. وتوصلت نتائج استطلاعهم إلى أن عملية صنع القرار في الشركات الصناعية البرتغالية الكبرى منظمة. مع أخذ ذلك في الاعتبار، حددنا أربع مراحل مختلفة في جميع القرارات التي قمنا بتحليلها. تُستخدم المعلومات المحاسبية في أغلب القرارات الإدارية، دون وجود فروق جوهرية بين القرارات الاستراتيجية والروتينية. وتظهر نتائج الدراسة أيضاً أن المعلومات المحاسبية لا تُستخدم بنفس

¹ Hamada R, Moulai , **Le rôle de l’information comptable dans la prise de décision en marketing dans l’entreprise.** Revue les cahiers du POIDEX , 11(2), 2022, p.p 422-436.

الطريقة في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار. وفي هذا المعنى، تم تحديد منظورين مختلفين للتحليل "منتج المعلومات" الذي يمثلته المديرون الماليون و"مستخدم المعلومات" الذي يمثلته المديرون التجاريون ومديرو الإنتاج¹.

3-دراسة Mohammed Mahmoud Mohammed، بعنوان: "THE IMPORTANCE OF ACCOUNTING INFORMATION IN MANAGEMENT DECISION MAKING PROCESS، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سكاريا تركيا، 2014. تسعى هذه الدراسة إلى دراسة الأهمية العملية للمعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية. أُجري بحث ميداني على شركات عاملة في أربيل، ودهوك، والسليمانية، وبردش، وعقرة. صُممت استبيانات لجمع رؤى حول كيفية تأثير التقارير المالية على القرارات الإدارية، مع تحليل الردود باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وشمل المشاركون في البحث 153 فرداً يعملون في مؤسسات حكومية وهيئات عامة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج وأهمها: وجود علاقة قوية بين الاستخدام الفعال للبيانات المحاسبية وتأثيرها على قرارات الإدارة. وتُشجّع الشركات على وضع استراتيجيات محددة تهدف إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية وتحسين عمليات صنع القرار لديها. وأوصت الدراسة أن ينبغي أن تتعمق الأبحاث المستقبلية في تأثير المعلومات المحاسبية على ممارسات الإدارة عبر سياقات مؤسسية متنوعة. ومن شأن هذه الدراسات أن تزود المؤسسات برؤى قيّمة لتعزيز ميزتها التنافسية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ومن خلال التأكيد على الأهمية الحاسمة للبيانات المحاسبية في الممارسات الإدارية، يسهم هذا البحث في فهم أفضل لدورها كأصل استراتيجي في المشهد الاقتصادي الحديث².

Alves M.C.F.G.Utilisation de l'information comptable dans le processus de prise de décision de l'entreprise. Dans normes et mondialisation . France. 2004

² Mohammed Mahmoud Mohammed, **The importance of accounting information in management decision making process.** Sakarya University, Turkey. 2014

المطلب الثالث: مقارنة بين دراسة الحالية ودراسات السابقة

خصصنا هذا المطلب لمقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لإيجاد التشابه والاختلافات وما يميز الدراسة الحالية.

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة العربية

الجدول رقم (01): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة كحول صورية (2015-2016)	- المتغير التابع: اتخاذ القرار - أداة الدراسة: المقابلة مع مسؤولي الإدارة المالية والمحاسبة. - ركزت كلتا الدراستين على تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية (مثل القوائم المالية، البيانات المحاسبية، ونظام المحاسبة المالية) ومدى تأثيرها على تحسين جودة القرارات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.	- في هذه الدراسة المتغير المستقل هو المحاسبة المالية، وفي الدراسة الحالية المتغير المستقل هو: المحاسبة العامة. - تمت الدراسة في مؤسسة المطاحن الكبرى بولاية بسكرة. أما الدراسة الحالية فكانت في مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية.
الدراسة الحالية مع دراسة مداحي عثمان (2009-2008)	- المتغير التابع: اتخاذ القرار نوع المؤسسة: المؤسسات الاقتصادية	- في هذه الدراسة المتغير المستقل هو المعلومات المحاسبية وفي الدراسة الحالية المتغير المستقل هو: المحاسبة العامة. - اعتمدت الدراسة على تحليل نظام

المعلومات المحاسبية ودراسة القوائم المالية المختلفة، بينما استعملت الدراسة الحالية أداة المقابلة. - تم الجانب الميداني في هذه الدراسة في مؤسسة الوطنية للمنتجات الكهربائية والغازية ENPEC SPA بولاية سطيف، وفي الدراسة الحالية كانت في مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية.		
- في هذه الدراسة المتغير المستقل هو نظام المعلومات المحاسبية وفي الدراسة الحالية المتغير المستقل هو: المحاسبة العامة. - تم الجانب الميداني في هذه الدراسة الشركة الافريقية للزجاج- وحدة الطاهير بولاية جيجل AFRICAVER، وفي الدراسة الحالية كانت في مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية.	-المتغير التابع: اتخاذ القرار. -أداة الدراسة: المقابلة -المنهج الوصفي التحليلي.	الدراسة الحالية مع دراسة شاهيناز طموزة، وفاطمة طيغ (2013-2014)

المصدر: من اعداد الطلبة

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية

الجدول رقم (02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الاجنبية.

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	الدراسات السابقة
- في هذه الدراسة المتغير المستقل هو المعلومات المحاسبية وفي الدراسة الحالية		الدراسة الحالية مع دراسة حمادة

المتغير المستقل هو: المحاسبة العامة. - في هذه الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة أولية في جمع المعلومات والبيانات، بينما الدراسة الحالية فاعتمدت على المقابلة كأداة أولية للإجابة على إشكالية البحث. - تم الجانب الميداني في هذه الدراسة مؤسسة الحليب ومشتقاته "البقرة الحلوب" بولاية غليزان، وفي الدراسة الحالية كانت في مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية. - هدفت هذه الدراسة على تحليل وبيان أهمية ودور المعلومات المحاسبية في دعم وتحسين عملية اتخاذ القرار في الوظيفة التسويقية داخل المؤسسة الاقتصادية، في حين هدفت الدراسة الحالية الى اظهار أهمية ودور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.		رامي، ومولاي علي (2022)
- هدفت هذه الدراسة الى تحليل كيفية استخدام المديرين للمعلومات المحاسبية في مختلف مراحل اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصناعية، بينما الدراسة الحالية ركزت على دور الحاسبة العامة في اتخاذ القرار في بالمؤسسات الاقتصادية.	المتغير التابع: اتخاذ القرار	الدراسة الحالية مع دراسة Maria Do Céu Ferreira Gaspar Alves (2004)

- تمت الدراسة الميدانية باستخدام المقابلات نصف موجهة مع 17 مديراً في مجالات التسويق، الإنتاج، المحاسبة، وأنظمة المعلومات، اما الدراسة الحالية فركزت على المقابلة مع موظفين مصلحة المالية والمحاسبة فقط - اعتمدت الدراسة على 6 مؤسسات صناعية كبرى تنشط في القطاع الصناعي، بينما الدراسة الحالية فكانت في مؤسسة واحد اقتصادية.		
- الدراسة اعتمدت على مجموعة من مؤسسات واقعة في إقليم كردستان- العراق، بينما الدراسة الحالية فكانت في مؤسسة واحد اقتصادية جزائرية بولاية غرداية - تمت الدراسة الميدانية باستخدام الاستبيان على 153 موظف منهم محاسبين ومدراء شركات، اما الدراسة الحالية فركزت على المقابلة مع موظفين مصلحة المالية والمحاسبة فقط. - في هذه الدراسة المتغير المستقل هو المعلومات المحاسبية وفي الدراسة الحالية المتغير المستقل هو: المحاسبة العامة.	المتغير التابع: اتخاذ القرار	الدراسة الحالية مع دراسة Mohammed Mahmoud Mohammed (2014)

المصادر: من اعداد الطلبة

الفرع الثالث: الفجوة البحثية (ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات)

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة: مؤسسة الجزائرية للمياه - فرع غرداية-، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري.

وما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات في الجانب التطبيقي فقمنا بالمزج بين المنهج الكمي و الكيفي، أين اعتمدنا على أسلوب المقابلة لدراسة المحاسبة العامة وكيف تساهم في اتخاذ القرار في المؤسسة محل الدراسة، ومحاولة تحليل الوثائق المحاسبية كالميزانية و الخزينة. حيث حاولنا من دراستنا الحالية دراسة الموضوع من جانب اخر بطريقة مخالفة ؛ تعالج إشكالية الموضوع من زاوية جديدة تختلف عن الزوايا التي تناولتها الدراسات السابقة.

حيث تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة - في حدود ما تطرقنا اليه- باعتمادنا على المقابلة كأداة أولية لجمع البيانات وذلك من خلال اعداد وثيقة مقابلة ضافة الى طرح أسئلة شفوية على المؤطر بالمؤسسة "رئيس مصلحة المحاسبة"، وذلك بتركيزنا على دور المحاسبة العامة ككل وليس فقط نظام المعلومات المحاسبية، وكانت الدراسة الميدانية في منطقة ولاية غرداية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، مما يمنحها خصوصية وأهمية في السياق المحلي.

اعتمدت الدراسة الحالية على بيانات حديثة، بينما اعتمدت الدراسات السابقة على بيانات قديمة نسبياً ، مما يجعل نتائجها أكثر ارتباطاً بالواقع الراهن.

تقدم الدراسة توصيات عملية قابلة للتنفيذ لصناع القرار أو المؤسسات الاقتصادية، وليس فقط إطاراً

نظرياً.

خلاصة:

حاولنا في هذا الجزء من الدراسة تقديم إطار نظري متكامل لموضوع دور المحاسبة العامة ودورها في اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية، حيث خصصنا المبحث الأول لعموميات حول المحاسبة العامة من خلال التطرق الى المفاهيم العامة للمحاسبة العامة ووظائفها، وكذا أهميتها ومبادئها، أضف إلى ذلك، الإطار النظري لاتخاذ القرار ممثلاً في مفهومه، أنواعه، مراحل وخصائصه.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا والتي أتاحت لنا فرصة الوصول إليها حيث اعتمدناها كمرجعية علمية للإنطلاق منها نحو رسم التصور النظري والتطبيقي لموضوع البحث.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لواقع دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في مؤسسة الجزائرية للمياه - فرع غرداية، حيث سنخصص في المبحث الأول تقديم العام بمؤسسة الجزائرية للمياه ثم بعد ذلك المبحث الثاني الإطار التحليلي للدراسة الميدانية بحيث سنتعرض للطريقة والأدوات المستخدمة وكذا اهم النتائج المتوصل اليها من خلال تحليلها ومناقشتها.

المبحث الاول: تقديم العام بمؤسسة الجزائرية للمياه.

المبحث الثاني: الإطار التحليلي للدراسة الميدانية.

المبحث الاول: تقديم العام بمؤسسة الجزائرية للمياه

من اجل تحقيق اهداف موضوعنا والإجابة عن اشكاليته، حاولنا تبني مؤسسة "الجزائرية للمياه" كمجال مكاني لإجراء الدراسة الميدانية. وهي من المؤسسات العمومية والاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والتي تتدرج ضمن قطاع الموارد المائية، وسنتناول من خلال هذا المبحث تعريف مؤسسة الجزائرية للمياه - فرع غرداية وهيكلها التنظيمي ومهامها واهم نشاطاتها الرئيسية.

المطلب الأول: تعريف بمؤسسة جزائرية للمياه

يعتبر إنتاج المياه والأمن المائي من القضايا الهامة والرئيسية التي تسهر عليها السلطات المحلية وحتى العالمية، وذلك للأهمية البالغة التي يكتسبها عنصر الماء والتزويد بالمياه. تعتبر الجزائرية للمياه المؤسسة الوطنية التي تتولى إنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية.

الفرع الاول: تعريف جزائرية للمياه

تعتبر الجزائرية للمياه مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما تلعب دورا رئيسا في الاقتصاد الوطني وذلك بتزويد الأفراد والمؤسسات بالمياه الصالحة للشرب. وقد تم إنشائها بمرسوم تنفيذي رقم: 101 - 2001 المؤرخ في: 27 محرم 1422 الموافق لـ 2001/04/21. وتحت شعار الماء *الماء في كل مكان- المياه للجميع* والمؤسسة تحت وصاية وزارة الموارد المائية والأمن المائي، ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر العاصمة ولديها شبكة من الفروع موزعة على كامل تراب الوطني.

الفرع الثاني: برنامج العام للجزائرية للمياه

يتمحور برنامج الجزائرية للمياه فيما يلي:

- ضمان تزويد الساكنة بالمياه الشرب؛
- ضمان التقسيم العادل للمورد المائي؛
- تطوير جودة الخدمات المقدمة للزبائن؛
- تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتطوير رقم الأعمال؛
- استعمال الوسائل المتطورة في نظام التسيير.

الفرع الثالث: مهام الجزائرية المياه

تقوم المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بعديد من النشاطات:

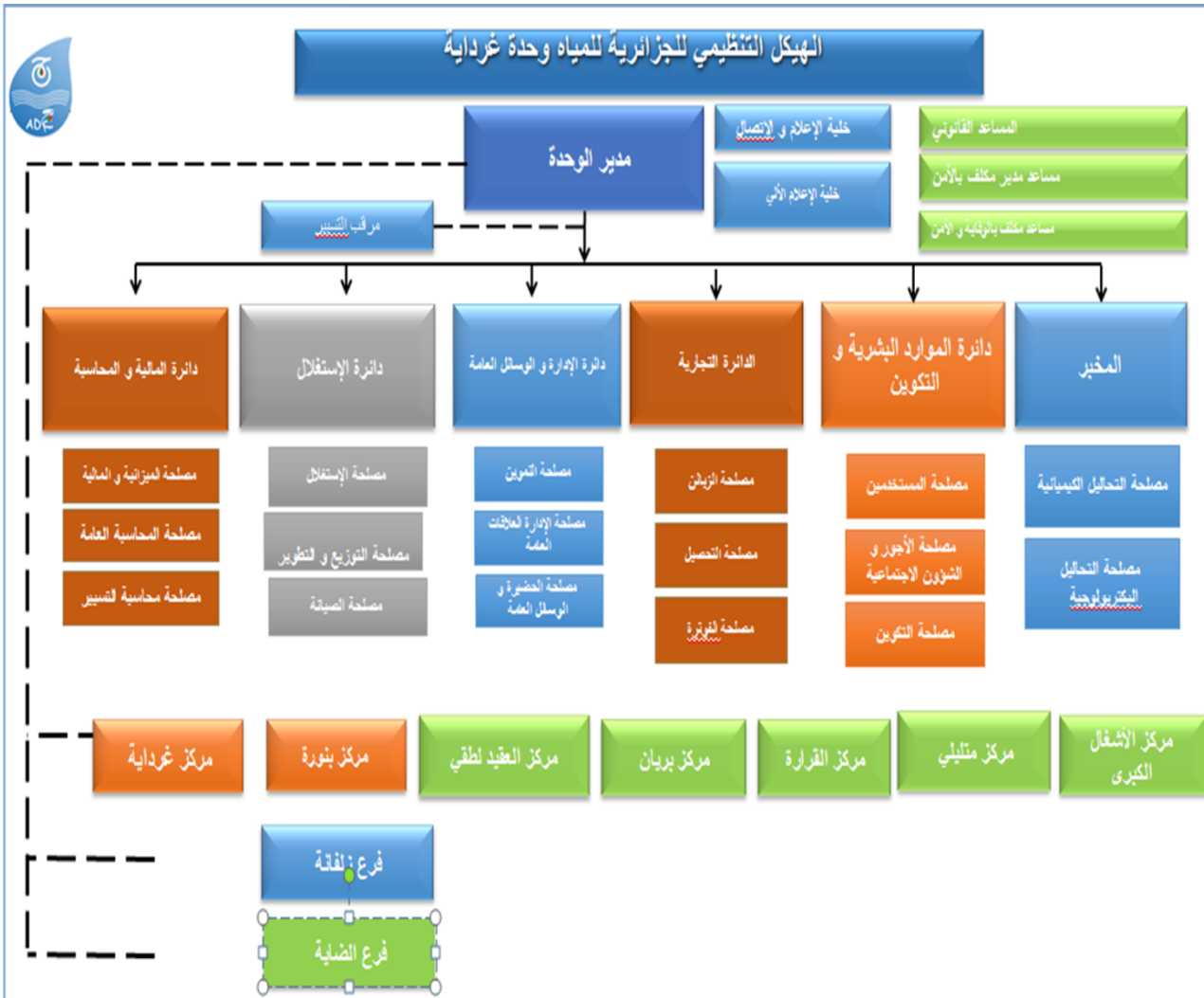
- ✚ إنتاج مياه الشرب ومياه الصناعية؛
- ✚ مراقبة ومعالجة المياه الموزعة من أجل ضمان جودتها بما يتوافق والمعايير الجزائرية للجودة؛
- ✚ المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه، لاسيما عن طريق:
 - تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع؛
 - إدخال تقنيات للمحافظة على مياه؛
 - مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتحسيس اتجاه الزبائن؛
 - تصوير برامج دراسية مع مصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه؛
 - الوقوف والحرص على إصلاح التسربات؛
 - العمل على ترشيد استهلاك المياه؛

- إعداد دراسات الخاصة بالمياه الجوفية وأماكن توافرها والاسلوب الأمثل للاستفادة منها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه

يمكن الاعتماد على الشكل الموالي المقدم من طرف المؤسسة محل الدراسة، لوصف هيكلها التنظيمي من خلال وحدتها الرئيسي ومراكزها وفروعها المنتشرة عبر كامل تراب الولاية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه



المصدر: من اعداد الطلبة

-التنظيم الداخلي للمؤسسة:

1. **مدير الوحدة:** يعمل دوما في إطار النظام الساري المعمول به وتبعا لقرارات مجلس الإدارة والتسيير، فهو المسؤول الأول والأخير في المؤسسة الذي يقوم على حسن سير العمل ومراقبته،

توزيع الصلاحيات بين الموظفين، كما يساهم في مساعدة السلطة العليا على تطبيق القرارات

الاقتصادية والإدارية الخ.

2. **الامانة العامة:** تشرف عليها سكرتيرة بمساعدة عون تقني تتكفل بالآتي:

- تسجيل البريد الصادر والوارد وتصنيفه؛

- استقبال المكالمات الهاتفية؛

- تنظيم المواعيد؛

- استقبال وتوجيه الزوار؛

- التنسيق بين مكتب المدير والمصالح الأخرى.

3. **دائرة الإدارة والوسائل العامة:** وتشرف على ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة التموين.

- مصلحة الحظيرة والوسائل العامة.

- مصلحة الإدارة العامة.

التموين:

وظيفة التموين جميع المصالح المتواجدة بالمؤسسة بالمتطلبات اللازمة والمطلوبة للعتاد ومواد

الصيانة وهي مسؤولة على صيانة العتاد (سيارات، آلات، حفر توفير العتاد وحاجيات المصالح

التابعة للمؤسسة ومتابعة التسليم ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة لها نظام تسيير متبع وهي مسؤولة

على:

- استلام المواد وتسجيلها؛

- مراقبة حركة المواد؛

- إعداد الجرد السنوي.

الحظيرة والوسائل العامة:

هي المسؤولية على:

السير الحسن لمختلف أعمال الصيانة من تشحيم وتلحيم وتزييت الوسائل؛

متابعة حركة العتاد؛

الإشراف على تسيير الحظيرة؛

تحضير طلب أعمال.

4- المساعد القانوني: تتمثل مهامها في الاستشارات القانونية السير الإداري والقانوني للقضايا

التجارية أو الاجتماعية والمنازعات بصفة عامة وتشرف على القضايا المتعلقة بممتلكات المؤسسة.

5- خلية الإعلام الآلي: تتمثل مهمتها في تصحيح وصيانة العتاد الإعلام الآلي وإنجاز برامج خاصة

للمؤسسة وتثبيت برامج التشغيل، حيث تعمل على المراقبة التقنية الخاصة بالشبكة المحلية ومتابعة برامج

الفوترة.

6- المكلف بالأمن: يتمثل دوره في الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وعلى أمن الأشخاص العاملين بها.

7-المخبر المركزي: به مصلحتين: مصلحة التحاليل البكتيرية ومصلحة التحاليل الكيميائية، حيث يسهر

على ضمان نوعية مياه الشرب الموزعة للمشاركين (مراقبة وتحليل).

8-دائرة المالية والمحاسبة: هي المسؤولية على تنمية الأشغال الإدارية من المحاسبة وميزانية

الضرائب ومن مهامها:

- تقديم ملخص عام للميزانية الشهرية؛

- الإعداد الشهري للتقرير العلمي والإحصائيات اللازمة؛

- مراقبة الحسابات البنكية وحسابات الخزينة والصندوق.

9-دائرة الموارد البشرية: بها ثلاث مصالح نستعرضها على النحو التالي:

مصلحة المستخدمين: متابعة ملفات العمال والمسار المهني من للعامل منذ توظيفه إلى غاية خروجه من المؤسسة، متابعة الحضور اليومي و يبلغ عدد عمالها إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2024 حوالي 581 عامل و 64 متمهن.

مصلحة الأجور والشؤون الاجتماعية: مهمتها الأساسية إعداد الأجرة الشهرية.

مصلحة التكوين: برمجة ومتابعة كل التكوينات للعمال ومتابعة المتربصين المتمهين وطلبة الجامعة ومراكز التكوين المهني.

10-مركز الأشغال الكبرى: من مهامه استغلال الآلات المتواجدة بالمؤسسة من أجل إنجاز الأشغال الكبرى، حيث تقوم هذه الأخيرة المشاركة بالمناقصات الكبرى خاصة بتزويد المياه الصالحة للشرب والمياه المستعملة وتقوم بالدراسة التقنية لمشاريع المؤسسة.

11-الدائرة التجارية: تقوم بمتابعة مختلف الأنشطة التجارية على مستوى المراكز التابعة للوحدة، والتي تشرف على ثلاث مصالح: الزبائن، مصلحة الفواتير ومصلحة تحصيل الديون.

12-دائرة الاستغلال: بها ثلاث مصالح مصلحة الاستغلال، مصلحة الصيانة، مصلحة التوزيع والتطوير تتابع عمليات الإنتاج والتوزيع وصيانة معدات الإنتاج والشبكات.

المطلب الثالث: أهم نشاطات المؤسسة

تقوم المؤسسة بعدة نشاطات بشكل منظم، منسجم ودقيق لضمان السير الحسن، لتحقيق الخدمة

العمومية وتلبية حاجيات السكان فهي تقوم بالمهام التالية:

- إنتاج وتخزين وتوزيع المياه لسد متطلبات المواطنين، وكل القطاعات والفروع الاقتصادية بكل الدوائر والبلديات التابعة للولاية.
- مراقبة ومعالجة نوعية المياه وجودتها عبر المخبر المركزي المتواجد بمقر وحدة غرداية.
- التنظيف الدوري لخزانات المياه.
- صيانة معدات وتجهيزات الانتاج (المضخات، الآلات الكهربائية إلخ).
- التسيير والتنظيم الدقيق لشبكات توصيل المياه.
- مراقبة شبكات التوزيع والحرص على إصلاح التسربات.
- تطبيق تسعيرة استهلاك المياه من خلال برامج للفوترة.
- التواصل الفعال مع المشتركين.
- السهر على تطوير وملائمة الخدمات للزبائن.

المبحث الثاني: الإطار التحليلي للدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا البحث إلى الدراسة التحليلية وذلك من خلال تعريف أداة الدراسة والبيانات التي تم جمعها من مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة محل الدراسة، والتي مكنتنا من الوصول إلى عدة نقاط سنتطرق إلى مناقشتها على ضوء الفرضيات، ثم استخلاص النتائج العامة المتواصل إليها.

المطلب الأول: عينة وأداة الدراسة

المقابلة: تعتبر المقابلة من أدوات جمع المعلومات والبيانات من الافراد والجماعات التي هي حبيسة صدورهم، أي أنها لم توثق بعد، وهذا عبر مقابلتهم وجها لوجه في شكل حوار منظم يأخذ أسلوب سؤال جواب.¹

تم الاعتماد على المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات للإجابة على إشكالية الدراسة، حيث تمت المقابلة على مستوى مصلحة المحاسبة بمؤسسة الجزائرية للمياه، استهدفنا من خلاله مجموعة عشوائية من المحاسبين ومتخذي القرار بالمؤسسة، بلغ عددهم خمسة افراد كعينة دراسة، اين سمحت إجابات العاملين بتكوين صورة واضحة حول كيفية سير المحاسبة العامة وخطواتها داخل المؤسسة، وذلك من خلال اعداد مسبق لمجموعة من الأسئلة (دليل المقابلة) التي ارتأينا ان تلم بأهم جوانب الموضوع، نظمت في قالب واضح وسهل يشتمل على 15 سؤال، يستوفي جوانب الدراسة (انظر الملحق رقم 01).

المطلب الثاني: عرض ومناقشة إجابات العينة

¹ غواصني مليكة، المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 02-05 ص 180.

من خلال هذا المطلب سنحاول استعراض أسئلة وأجوبة عينة الدراسة، مع مناقشة وتحليل كل رد بالترتيب على النحو التالي، علماً أن إجابات العينة كانت متشابهة جداً وشبه متوافقة.

س1: ما أنواع القرارات التي تعتمد عليها الإدارة ويخصص من أجلها المحاسبون تقارير مالية؟

ج1: تعتمد الإدارة على وضعية الخزينة الأسبوعية والشهرية.

مناقشة وتحليل: أوضح المجيبون أن الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على وضعية الخزينة، التي يتم إعدادها بشكل أسبوعي وشهري. هذا يعكس طبيعة القرارات التشغيلية ذات الأفق القصير التي تعتمد على معلومات محاسبية آنية. في الجانب النظري، تعتبر تقارير الخزينة من أدوات المحاسبة المالية التي تخدم الرقابة النقدية وتساعد على اتخاذ قرارات متعلقة بتسديد الالتزامات المالية وتسيير السيولة.

س2: ما مدى توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب؟

ج2: معلومات الأرصدة متوفرة بشكل سهل ومناسب، أما الوثائق المحاسبية كالفواتير وكشف الأجور تصل متأخرة.

مناقشة وتحليل: اجتمع المجيبون أن المعلومات المتعلقة بالأرصدة متوفرة بشكل سريع، إلا أن بعض الوثائق المهمة مثل الفواتير وكشوف الأجور متأخرة. هذا قد يؤثر سلباً على شمولية القرار وسرعة الاستجابة. من منظور علمي، يعتبر توفر المعلومة في الوقت المناسب أحد أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

س3: هل تعتبر المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة؟

ج3: المعلومات المحاسبية واضحة لأن التوظيف في مصلحة المحاسبة يعتمد على التكوين المحاسبي والشهادة.

مناقشة وتحليل: تشير إجابات العينة أن المعلومات المحاسبية واضحة، نظراً لاعتماد التوظيف في مصلحة المحاسبة على المؤهلات المحاسبية الأكاديمية. المفهوم المحاسبي الذي يربط فهم المعلومات بمدى تأهيل الكادر البشري، ما يعزز من فعالية استغلال المعطيات في اتخاذ القرار.

س4: هل تعتمد الإدارة على النتائج المحاسبية في اتخاذ قراراتها؟

ج4: الإدارة تعتمد على جزء بسيط من النتائج المحاسبية (مثل وضعية الخزينة) أما أغلب النتائج المحاسبية فهي قليلة الاهتمام من طرف الإدارة (مثل جدول الاهتلاكات والمؤنات). **مناقشة وتحليل:** نلاحظ أن الاعتماد المحدود على النتائج المحاسبية، مع تركيز على وضعية الخزينة فقط. حيث يتم إغفال تقارير أساسية أخرى كالاhtلاكات والمؤنات. هذا التوجه يعكس غياب ثقافة اتخاذ القرار المحاسبي.

س5: هل تعتمد المؤسسة على التحليل المالي لتقييم المشاريع أو الاستثمارات؟

ج5: المؤسسة قليلة الاعتماد على التحليل المالي لان لها طابع استعجالي وغير مدروس مسبقاً. **مناقشة وتحليل:** تتوجه اجابات العينة الى أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي، ويعود ذلك الى الطابع الاستعجالي لطبيعة نشاطها، في حين يعد التحليل المالي أداة لا غنى عنها لتقييم الجدارة الاقتصادية لأي مشروع، وتهميشه يعد ضعفاً في المنظور الاستراتيجي للمؤسسة.

س6: هل توفر تقارير المحاسبة الداخلية أدوات تساعد في التوقع والتخطيط المالي؟

ج6: توجد التقارير المحاسبية ذات طابع ثلاثي (أي كل ثلاث أشهر) تقوم على المقارنة بين المنجز وما هو متوقع في الميزانية التقديرية.

مناقشة وتحليل: نلاحظ أن هناك تقارير ثلاثية تُعد كل ثلاثة أشهر، رغم إيجابية توفر هذه التقارير، إلا أن وتيرتها لا تتماشى مع متطلبات التسيير الديناميكي، مما يضعف دور المحاسبة التنبؤية والتخطيطية.

س7: هل يساهم النظام المحاسبي المالي في كشف النقاط غير الفعالة أو التناقض؟

ج7: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر حديث العمل به، ولذلك أغلب المحاسبين يحتاجون إلى التكوين في هذا النظام و عليه لا يمكن الحكم عليه.

مناقشة وتحليل: أشار الحاسبون إلى أن النظام المحاسبي المالي حديث التطبيق، والمستخدمون ما زالوا بحاجة إلى التكوين في هذا النظام. هذا يعكس تحدياً في التمكين الوظيفي للمحاسبين، ويؤثر على قدرة النظام على كشف النقاط السوداء داخل المؤسسة.

س8: هل تعتمد الإدارة على المحاسبة في تقييم أداء الفروع أو الأقسام؟

ج8: الإدارة المحاسبية في المؤسسة قائمة على تجميع معطيات الفروع، مما يسمح لها بتقييم أدائها وحساب مردودية كل فرع وقسم.

مناقشة وتحليل: تم التأكيد على استخدام معطيات محاسبية مجمعة لتقييم أداء الأقسام، هذه الممارسة تتوافق مع أحد أدوار المحاسبة الإدارية، والمتمثلة في دعم الرقابة الداخلية وقياس الأداء.

س9: هل توجد آليات رقابة محاسبية فعالة داخل المؤسسة؟

ج9: نعم توجد مصلحة التدقيق على مستوى المديرية العامة، والتي بدورها ترفع تقاريرها للمدير العام حسب الضرورة.

مناقشة وتحليل: نلاحظ أن من مهام مصلحة التدقيق رفع تقاريرها إلى المدير العام عند الحاجة. هذا يعكس وجود آلية رقابية، ولكن مرونتها (عند الحاجة فقط) قد تضعف استمرارية الرقابة وفعاليتها.

س10: هل يتم إعداد القوائم المالية والتقارير وفق معايير محاسبية دولية؟

ج10: القوائم المالية والتقارير هي وفق النظام المالي المحاسبي الدولي المنصوص عليه في الجريدة الرسمية الصادرة (2009/03/25).

مناقشة وتحليل: أكد المجيب أن القوائم تُعد وفق النظام المالي المحاسبي الدولي المعتمد بالجزائر.

س11: ما هي أنواع التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة؟

ج11: التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة هي:

- وضعية الخزينة (أسبوعيا، شهريا، سنويا).

- تقرير ثلاثي عن استهلاك المخزون ورقم الاعمال ومقارنة بالميزانية التقديرية المعدة مسبقا.

- وضعية الشيكات بدون رصيد ترسل إلى مصلحة المنازعات.

- الجرد السنوي للاستثمارات والمخزونات.

مناقشة وتحليل: شملت التقارير وضعية الخزينة، تقارير عن استهلاك المخزون، وضعية الشيكات،

والجرد السنوي. هذه الأنواع من التقارير تدل على تنوع المخرجات المحاسبية، ولكن لا تُظهر

بالضرورة استغلالاً تحليلياً لها من طرف الإدارة.

س12: ما هي دورية تسجيل العمليات المحاسبية؟

ج12: يومية لان حجم الاعمال يتطلب الانجاز في الوقت المحدد (مثل تصريح الضرائب في الآجال

القانونية).

مناقشة وتحليل: اختار المستجوبون التسجيل اليومي بدلا من الأسبوعي والشهري وذلك نظراً لحجم

الأعمال، مما يدل على احترام المؤسسة للآجال القانونية ومتطلبات العمل.

س13: ما هي الوثائق المحاسبية الأكثر استخداماً؟

ج13: دفتر اليومية لان الوثائق والفواتير تسجل بشكل مباشر في دفتر اليومية، اما دفتر الاستاذ وميزان

المراجعة فيقوم به البرنامج المخصص للمحاسبة بصفة آلية عن طريق الحاسوب.

مناقشة وتحليل: اجمع افراد العينة أن دفتر اليومية هو الأداة الأساسية الأكثر استخداماً لأن إدخال البيانات يتم عبره، أما باقي الدفاتر تولّد آلياً. هذا يعكس التحول الرقمي الجزئي في الممارسة المحاسبية من جهة أخرى يُظهر الاعتماد على العديد من الوثائق.

س14: ما أبرز التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة؟

ج14: غياب ثقافة اتخاذ القرار المحاسبي (لان المحاسب يدرك المشاكل متوسطة المدى لتوفر المعلومات لديه والوثائق).

مناقشة وتحليل: أشير إلى غياب ثقافة اتخاذ القرار المحاسبي داخل الإدارة. ويُعد من بين أكبر العوائق البنيوية التي تُضعف من تكامل وظيفة المحاسبة مع الإدارة واتخاذ القرار.

س15: ما نوع المعلومات المحاسبية التي تستخدم غالباً في اتخاذ القرار؟

ج15: التدفقات النقدية لان نشاط المؤسسة يعتمد على تحصيل الأموال وتسديد المصاريف.

مناقشة وتحليل: تشير الإجابات الى التركيز على التدفقات النقدية كأداة أساسية في اتخاذ القرار، ما يؤكد اعتماد الإدارة على المعلومات الآنية المرتبطة بالتحصيل والإنفاق اليومي، وهذا ما يؤكد اعتماد الإدارة على القرارات قصيرة الاجل، يمكن ان يرجع ذلك لطبيعة نشاطات و قرارات المؤسسة التي يمكن ان تكون في الكثير من الأحيان ذات طابع استعجالي.

المطلب الثالث: مناقشة واختبار الفرضيات

بعد استعراض الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة واجاباتهم المرفقة، وبعد تحليل ومناقشة ما جاء من إجابات. يمكن مناقشة فرضيات الدراسة المبينة سابقا كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتمد مؤسسة الجزائرية للمياه على نظام محاسبي منظم يزود الإدارة بمعلومات مالية دقيقة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفرضية المطروحة صحيحة إلى حد كبير، حيث تعتمد مؤسسة الجزائرية للمياه على نظام محاسبي منظم يوفر للإدارة معلومات مالية دقيقة. غير أن مدى فعالية هذا النظام يظل مرتبطاً بمدى كفاءة الموارد البشرية، ومدى تطوير وسائل الرقابة والتنسيق بين المصالح الداخلية للمؤسسة. و هذا ما يظهر من خلال إجابات العينة على أسئلة المقابلة.

الفرضية الثانية: تسهم البيانات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية داخل المؤسسة.

يمكن تأكيد هذه الفرضية جزئياً، فقد بينت المقابلات أن البيانات المحاسبية وخصوصاً المتعلقة بالخزينة والتدفقات النقدية تستخدم فعليا في دعم بعض القرارات التشغيلية قصيرة الاجل، ومع ذلك فإن الاعتماد على التحليل المالي ومخرجات محاسبية أكثر تعقيدا لايزال ضعيفا ما يحد من دور البيانات المحاسبية في دعم القرارات ذات البعد الاستراتيجي كما ان غياب ثقافة اتخاذ القرار المبني على التحليل المحاسبي يضعف من الأثر الإيجابي لهذه البيانات.

الفرضية الثالثة: توجد بعض النقائص في تطبيق نظام المحاسبة العامة تحد من فعاليته في دعم

اتخاذ القرار.

بناءً على ما سبق، يمكن القول قبول الفرضية المطروحة، حيث أن تطبيق نظام المحاسبة العامة في المؤسسات العمومية، ومنها الجزائرية للمياه، لا يخلو من نقائص جوهرية تحد من فعاليته في دعم

عملية اتخاذ القرار. وبالتالي، يُوصى بضرورة تطوير هذا النظام من خلال رقمته، تعزيز التكوين، وتوسيع نطاقه ليشمل أدوات تحليلية حديثة تجعل منه أداة استراتيجية في يد الإدارة، لا مجرد آلية تسجيل حسابي. وهذا ما لمسناه من خلال إجابات العينة خاصة منها الأجوبة 4، 5، 6، 14 و 15.

خلاصة:

هدفنا من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الكيفية التي تمارس بها المحاسبة العامة على الواقع العملي داخل مؤسسة اقتصادية، من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى تحليل مدى مساهمة المحاسبة العامة في دعم عملية اتخاذ القرار، وقد تم اختيار مؤسسة الجزائرية للمياه - فرع غرداية كحالة دراسية، معتمدين في هذا الجانب على أسلوب المقابلة ميدانية مع بعض إطارات المؤسسة ومسؤوليها الماليين. تم أولاً تقديم عرض عام حول المؤسسة من حيث طبيعتها، هيكلها التنظيمي من خلال تحليل نتائج المقابلة، تبين لنا أن دور المحاسبة العامة في مؤسسة الجزائرية للمياه - فرع غرداية لا يزال محصوراً في الجوانب التشغيلية اليومية، ولم يرقى بعد إلى مستوى الأداة الاستراتيجية في دعم اتخاذ القرار، كما أن استغلال النتائج المحاسبية من طرف الإدارة محدود، إلى جانب ضعف التكوين في النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يشكل عقبة أمام التحول إلى إدارة مالية قائمة على التحليل والتخطيط، ومن هنا تتجلى ضرورة العمل على نشر ثقافة اتخاذ القرار المبني على المعلومات المحاسبية، وتعزيز الكفاءات الداخلية بما يتماشى مع متطلبات التسيير العصري.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، وانطلاقاً من الإشكالية والفرضيات التي تأسست عليها الدراسة، وبناء على ما تم استخلاصه من جمع للمعلومات انطلاقاً من أسلوب المقابلة المعتمد في الجانب الميداني، ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكن التوصل إلى حوصلة عامة للموضوع على النحو التالي:

اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج المقابلة ومناقشتها، توصلنا إلى اختبار الفرضيات المذكورة سالفاً كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتمد مؤسسة الجزائرية للمياه على نظام محاسبي منظم يزود الإدارة بمعلومات مالية دقيقة.

من خلال المقابلات والوثائق المحاسبية، تبين أن المؤسسة تعتمد فعلاً على نظام محاسبي منظم يعتمد على برامج الكترونية محينة ويقوم بتسجيل العمليات المالية بشكل دوري، مما يسمح بتوفير تقارير دورية دقيقة للإدارة.

وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تسهم البيانات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية داخل المؤسسة.

أظهرت نتائج المقابلة مع المسؤولين أن البيانات المحاسبية تسهم بفعالية في تحسين جودة القرارات الإدارية بشرط توفر بيئة تنظيمية فعالة ونظام معلوماتي محاسبي متكامل.

وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: توجد بعض النقائص في تطبيق نظام المحاسبة العامة تحد من فعاليته في دعم اتخاذ القرار.

بينت الدراسة وجود بعض النقائص المرتبطة بنقص التكوين المستمر للمستخدمين، وتأخر معالجة بعض المعلومات المحاسبية نتيجة لعوامل بشرية او تقنية، مما يشير الى ان هناك جوانب تحتاج الى التحسين لتعزيز فعالية النظام في دعم اتخاذ القرار.

وعليه يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتمد المؤسسة على نظام محاسبي منظم يوفر بيانات مالية دقيقة، خصوصا فيما يتعلق بوضعية الخزينة، التي تعد المرجع الأساسي في اتخاذ القرارات اليومية قصيرة المدى.
- لوحظ وجود ضعف في استغلال نتائج المحاسبة، حيث تقتصر الإدارة غالبا على مؤشرات بسيطة وتغفل تقارير ذات أهمية استراتيجية مثل جدول الاهتلاكات وتحليل المؤنات.
- تعاني المؤسسة من تأخر في توفير بعض الوثائق المحاسبية الهامة، مما يؤثر سلبا على سرعة وجودة القرار.
- يلاحظ ضعف الاعتماد على التحليل المالي في تقييم المشاريع، بسبب طبيعة النشاط الاستعجالي وعدم وجود دراسات مسبقة معمقة.
- توجد تقارير مالية دورية تعد كل ثلاثة أشهر، لكنها تبقى محدودة في نطاقها الزمني، ولا ترقى الى مستوى التسيير التنبؤي المطلوب.

- يواجه النظام المحاسبي المالي المعتمد تحديات كبيرة مرتبطة بنقص التكوين والتمكن من ادواته الحديثة.
- تفتقر المؤسسة الى ثقافة مؤسساتية قوية تعتمد على المعلومات المحاسبية كقاعدة أساسية لاتخاذ القرار الإداري، الامر الذي يستدعي إعادة النظر في الممارسات التسييرية.

اقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل اليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- تعزيز ثقافة اتخاذ القرار المحاسبي داخل المؤسسة، من خلال اشراك الطاقم الإداري في فهم واستغلال المعطيات المحاسبية في صنع القرار، وليس الاعتماد فقط على مؤشرات مالية بسيطة.
- تطوير النظام المحاسبي المالي من خلال رقمته وتحديث ادواته بما يتماشى المعايير الدولية، ما يتيح استخراج تقارير أكثر دقة وفعالية.
- تكثيف التكوين المستمر لفائدة مستخدمي مصلحة المحاسبة، خاصة فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد وكيفية استعماله في التحليل والتخطيط المالي.
- الاعتماد على التحليل المالي كأداة لتقييم المشاريع والاستثمارات، والتقليل من الطابع الاستعجالي في اتخاذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي.
- تحسين اليات الرقابة الداخلية عبر تفعيل دور مصلحة التدقيق وجعلها جهة رقابية دورية وليس فقط عند الحاجة، لضمان تحسين الأداء المحاسبي واكتشاف النقاط السلبية مبكرا.
- تقليص التأخر في توفير الوثائق المحاسبية من خلال رقمنة دورة المعالجة الداخلية وتسريع حركة تبادل المعلومات بين المصالح المختلفة.

- رفع وتيرة اعداد التقارير المحاسبية من الفصلية الى الشهرية او الدورية حسب طبيعة النشاط،
لتمكين الإدارة من متابعة الأداء المالي في الوقت المناسب.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريديج الجزائر، 2009.
- 2- بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.
- 3- محمد بوتين، المحاسبة العامة: دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبعا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية (opu) سنة النشر 2005.
- 4- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر.
- 5- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
- 6- بشير العلق، أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.
- 7- توماس وجيمس تايلور، بحوث التسويق مدخل تطبيقي، تعريب عبد الرحمان دعالة، عبد الفتاح السيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993.
- 8- إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2019.
- 9- كاسر نصر المنصور، نظرية القرارات الإدارية مفاهيم وطرق كمية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2000.

10- خليل محمد حسن الشماخ وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال، مؤسسة دار الكتب للطباعة، بغداد، بدون سنة نشر.

11- حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، ط1، دار حامد، عمان، 1998.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- باسيدي حياة، أولاد واعلي سالم، (المحاسبة العامة كأداة للمراقبة) جامعة ادرا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة. 2014/2013.
- 2- ساسان سامية، (المحاسبة العامة كأداة للمراقبة) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة. 2008/2007.
- 3- دحماني بوثينة، قريدة هاجر، المعالجة المحاسبية للاداءات في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس قسم علوم مالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، جامعة غرداية 2024/2023 ص 7.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Jean- François Dhenin, Britte fournie, 50 thèmes d'initiation a l'économie d'entreprise, Ed: breal, Paris, 1998.
- 2- Hamada R, Moulai , Le rôle de l'information comptable dans la prise de décision en marketing dans l'entreprise. Revue les cahiers du POIDEX , 11(2) . 2022.
- 3- Alves M.C.F.G (2004) .Utilisation de l'information comptable dans le processus de prise de décision de l'entreprise. Dans normes et mondialisation . France.2004.

4-Mohammed , M.M, The importance of accounting information in management décision making process. Sakarya University , Turkey.2014.

قائمة الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة

دليل مقابلة

السادة الافاضل، السيدات الفضليات

في إطار إعداد مذكرة ليسانس حول دور المحاسبة العامة في اتخاذ القرار في مسستكم، نرجو منكم
التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية بكل موضوعية وشفافية. نشير الى ان تُستعمل هذه البيانات
لأغراض البحث العلمي فقط، وتُحفظ بسرية تامة

إشراف الدكتور:

- بن طجين محمد عبد الرحمان

إعداد الطالبات:

- عيمن لينة

- بورزومة نسرین

- دحو روميسة

السنة الجامعية: 2025/2024

معلومات عامة:

- الاسم (اختياري)..... :
 المنصب الوظيفي..... :
 القسم/المصلحة..... :
 عدد سنوات الخبرة: سنة

أسئلة المقابلة:

- س1- ما أنواع القرارات التي تعتمد عليها الإدارة ويخصص من أجلها المحاسبون تقارير مالية؟
 ج1-

 س2- هل تعتمد الإدارة على النتائج المحاسبية في اتخاذ قراراتها؟
 ج2-

 س3- هل تعتمد الإدارة على المحاسبة في تقييم أداء الفروع أو الأقسام؟
 ج3-

 س4- ما نوع المعلومات المحاسبية التي تُستخدم غالباً في اتخاذ القرار؟
 ج4-

 س5- ما مدى توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب؟
 ج5-

 س6- هل تعتبر المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم؟
 ج6-

 س7- هل توفر تقارير المحاسبة أدوات تساعد في التوقع والتخطيط المالي؟
 ج7-

 س8- ما أبرز التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة داخل المؤسسة؟
 ج8-

س9- هل تعتمد المؤسسة على التحليل المالي لتقييم المشاريع أو الاستثمارات؟

ج9-
.....

س10- هل يساهم النظام المحاسبي في كشف النقاط غير الفعالة أو المتناقضة؟

ج10-
.....

س11- هل توجد آليات رقابة محاسبية فعالة داخل المؤسسة؟

ج11-
.....

س12- هل يتم إعداد القوائم المالية وفق معايير محاسبية دولية؟

ج12-
.....

س13- ما أنواع التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة؟

- ❖ (وضعية الخزينة) أسبوعياً/شهرياً/سنوياً ☐
- ❖ تقارير ثلاثية عن استهلاك المخزون ورقم الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية ☐
- ❖ وضعية الشيكات بدون رصيد ☐
- ❖ الجرد السنوي للاستثمارات والمخزونات ☐

س14- ما هي دورية تسجيل العمليات المحاسبية؟

ج14-
.....

س15- ما هي الوثائق المحاسبية الأكثر استخداماً داخل المؤسسة؟

ج15-
.....

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
III	الاهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات:
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال البيانية:
VII	قائمة الملاحق:
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة العامة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة العامة واتخاذ القرار
03	المطلب الأول: ماهية المحاسبة العامة واتخاذ القرار
03	الفرع الأول: نشأة وتعريف المحاسبة العامة.
05	الفرع الثاني: مبادئ المحاسبة العامة.
06	الفرع الثالث: وظائف واهمية المحاسبة العامة.
08	المطلب الثاني: ماهية اتخاذ القرار
08	الفرع الأول: مفهوم القرار
09	الفرع الثاني: أساسيات اتخاذ القرار
11	الفرع الثالث: مراحل اتخاذ القرار
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
15	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:
18	المطلب الثالث: مقارنة بين دراسة الحالية ودراسات السابقة
18	الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة العربية
19	الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية

21	الفرع الثالث: الفجوة البحثية (ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات)
23	خلاصة
24	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
25	تمهيد
26	المبحث الأول: تقديم العام بمؤسسة الجزائرية للمياه
26	المطلب الأول: تعريف بمؤسسة الجزائرية للمياه
26	الفرع الأول: تعريف الجزائرية للمياه
26	الفرع الثاني: برنامج عام للجزائرية للمياه
27	الفرع الثالث: مهام الجزائرية للمياه
28	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه
31	المطلب الثالث: اهم نشاطات المؤسسة
33	المبحث الثاني: الاطار التحليلي للدراسة الميدانية
33	المطلب الأول: عينة واداة الدراسة
33	المطلب الثاني: عرض ومناقشة إجابات العينة
39	المطلب الثالث: مناقشة واختيار الفرضيات
40	خلاصة
42	خاتمة
46	قائمة المراجع
49	الملاحق
54	فهرس المحتويات